

تعميم منظور النوع الاجتماعي في اقتصاد الأعمال الحرّة

ما هو اقتصاد الأعمال الحرّة؟

في الأصل كلمة gig بالإنكليزية كانت تعني الأعمال الموسيقية التي كان موسيقيّو نادي الجاز يؤدونها في بداية القرن العشرين. وهي عبارة عن العروض الحيّة التي تسمح للموسيقيين بالحصول على مقابل مادي بعد كلّ عرض وليس على أساس تعاقدية.

مع بداية العصر الرقمي، اتخذ المصطلح صفة مختلفة ليصبح "اقتصاد الأعمال الحرّة" أي كسب المال عبر العمل في وظائف متنوعة بدوام جزئي. ويشار إليه أحياناً أيضاً بالاقتصاد التشاركي واقتصاد الطلب واقتصاد النظراء واقتصاد المنصات. يوفر هذا النوع من الاقتصاد الفرص للعديد من الشركات والمنصات عبر الإنترنت التي تسعى إلى العمل المستقلّ والتنافسي والمبتكر مع الأشخاص الذين يعملون بشكل مستقل ضمن وظائف قصيرة المدى وبأجور يتقاضونها على أساس المشروع الواحد بدلاً من الراتب الشهري. تضم هذه الوظائف حاليًا جزءًا كبيرًا من القوى العاملة بسبب تطور التكنولوجيا، يتم تكثيف هذا التطور من خلال العمل عن بعد الذي يسمح للشركات بتعيين العمال في أيّ مكان في العالم. يتضمن اقتصاد الأعمال الحرّة وظائف في النقل مثل أوبر و كريم إلى خدمات الإقامة مثل إير بي إن بي و موقع عرض الضيافة كإوتش سيرفينغ إلى خدمات أخرى مثل توصيل الطعام والرعاية الصحية.

هل يمكن تعميم منظور النوع الاجتماعي وردم فجوة الأجور من خلال اقتصاد الأعمال الحرّة؟

هناك ما يجمع بين النساء من الأعراق المختلفة ومن ذوي الدخل المتدني والقاطنات في المناطق الفقيرة واللواتي يعانين الإعاقات وهو العمل في قطاع وظائف الأعمال الحرّة. وتشمل القطاعات هذه الضيافة، وتمويل الحفلات، وسيارات الأجرة والنقل، والرعاية، والتعليم، والدروس الخصوصية، والتدريب، وتطوير البرمجيات، والترجمة عمومًا كما الترجمة الفورية، والأمن، والزراعة والفنون ... إلخ. ويضم قطاع وظائف الأعمال الحرّة أيضًا الصناعات التقليدية وتجارة التجزئة. وفقًا لتقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في العام 2017، تبلغ نسبة متوسط فجوة الأجور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 40 في المئة، ويمكن أن تزيد هذه الفجوة في قطاع الوظائف المؤقتة أم المهمشة حيث تحصل النساء في الكثير من الأحيان على وظائف أدنى درجة.

تقدم تطبيقات الهاتف المحمول ومنصات التواصل الاجتماعي للناس اليوم القدرة على تسويق أنفسهم/ن وبيع منتجاتهم/ن وخدماتهم/ن بتكلفة أقل بكثير من الإعلانات التقليدية. المرونة التي توفرها منصات اقتصاد الأعمال الحرّة تسمح للعاملات في القطاع بالتحكم بعملهن الرعائي غير المدفوع من جهة والعمل الذي يتقاضين عبه أجرًا من جهة ثانية. لكن وبالرغم من كل تلك التسهيلات، من غير الدقيق الافتراض أنّ النساء أصبحن من القوى العاملة في هذا القطاع: فعلى الرغم من أن نتائج البحث لم تكتمل لحينه في العالم العربي، تشير النتائج المقارنة دوليًا إلى أن اقتصاد الأعمال الحرّة لن يردم الفجوة بين الجنسين. بل على العكس، يبدو أنّ هذا القطاع يعزز العلاقات التقليدية والقوالب النمطية بين الرجال والنساء، كما يعزز التصور القائل بأن النساء هن في المقام الأول مقدمات خدمات رعائية فقط (عاملات الرعاية غير مدفوعة الأجر) وبالتالي عليهن العمل في الاقتصاد المدفوع الأجر من داخل المنزل حيث يمكنهن أيضًا الجمع بين العمل وأولوية تقديم الرعاية الأسريّة.



حقائق وأرقام

- **بدأ** التحول بعيدًا عن العمل النقابي المحمي في المقام الأول والتوجه نحو ظروف عمل غير منظمة على نطاق واسع في ثمانينيات القرن الماضي.
- **ساهم** إدخال الإنترنت على مجال العمل خلال تسعينات القرن الماضي في عملية تقويض حقوق العمال.
- **رغم** ما قدمه الإقتصاد الرقمي من وظائف وفرص، ساهم هذا الإقتصاد بشكل كبير بتقويض الحقوق الأساسية والحماية الاجتماعية لجميع الموظفين والموظفين، وخاصة النساء بالإضافة إلى المجتمعات المهمشة.
- **تم تقويض** النقابات وحقوق واتفاقيات المفاوضات الجماعية والتأمين الإجتماعي والصحي كما السلامة الوظيفية من مكان العمل تدريجيًا خلال نصف القرن الماضي، ليتم استبدالها عبر إقتصاد الأعمال الحرة وضمن مجالات وظيفية مختلفة. ولهذا السبب قضت نماذج العمل هذه على كافة الأشكال التقليدية لحماية العمال.
- **وفقًا** لمؤشر الإقتصاد الحرّ، تعتمد 80 بالمئة من الشركات الآن على الموظفين/ات بدوام كامل وآخرون/ات بدوام حرّ.
- **أظهر** استبيان أجري في العام 2018 من قبل مؤسسة أوبزرفر للأبحاث والمنتدى الإقتصادي العالمي أن 35 في المئة من النساء اللواتي شملهن الاستبيان لم يكنّ مهتمات بالانضمام إلى إقتصاد الأعمال الحرة بسبب افتقاره إلى الأمن الوظيفي والحصول على الوظيفة غالبًا ما يكون غير مؤكد.
- **يبلغ** نسبة عدد الأمهات اللواتي لديهن وظيفة نحو 47.6 في جميع أنحاء العالم موظفات وغالبًا ما عليهن تحمل مسؤولية الرعاية غير مدفوعة الأجر، وبالتالي يخترن العمل في الإقتصاد غير الرسمي و/أو من المرجح أن يعملن لحسابهن الخاص. وبذلك يقل احتمال أن تكون النساء اللواتي لديهن أطفال مشمولات ضمن مخططات الضمان الاجتماعي (المصدر منظمة العمل الدولية).
- **وفقًا** لدراسة أجرتها الأمم المتحدة في العام 2019، من بين 35 مليون عامل مهاجر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 31 بالمئة منهم من النساء ومعظمهن عاملات منازل، لا تشملهن قوانين العمل الوطنية التي من شأنها حماية حقوقهن في معظم بلدان المنطقة.